وهي كونه تعالى عاجزا أو كارها أو جاهلا أو ميتا أو أصم أو أعمى أو أبكم تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا تنبيه قال شهاب الدين ابن التلمساني في شرح المعالم إذا سأل المرء
عما يستحيل وصف ربه فالقول الجملي فيه أن كل ما يوجب الإمكانة أو حدوثه أو
قصورا في صفاته فالرب منزه عنه نقله الحبصي ك وزاد وهذا ذلك كل ما يخطر في
الخاطر من الضرورات والتصورات والجوارح والأعضاء كالوجه واليدين واللسان
والعين والأذن فالله سبحانه منزه عن ذلك جميع ذلك لما تقدم من وجوب مخا
لفته لجميع الحوادث انتهى ما نقله وقد تقدم لنا نقل ذلك عن الحوضي فارجعه ثمه و
لما ولما فرغ من ذكر ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل شرع فيما يجوز في حقه تعالى
فقال والجائز في حقه تعالى فعل الممكنات أي كل ممكن عقلا أي الجائز
الذي يجوز في حقه تعالى إظهار كل ممكن من العدم إلى الوجود وإعدامه بعد الوجود فاللام
ك وال فيه للعموم ولا تستغرق ولذلك قال ماس هنا أي جميعها فلاها
أو ضدها وضميرها للممكنات ولا شيء له من الجلد الذي يربط به الأسير فإذا ذهبا
لا شيء بأسره أي برباطه فقد ذهبا جميعه قاله الخرشي بعض شيئيته على مختصر السعد
وقوله للدموي أو تركها أي الممكنات في العدمات جمع عدم المراد أو تركها
في العدم بحيث يكف عن الفعل محضا اختيارا لا العارض قاله ك فكل ممكن يصح و
جوده وعدمه لا يجب عليه تعالى فعله ولا يستحيل عليه تعالى تركه بل يفعل منه ما
أراد تعالى ويترك ما أراد سبحانه وذلك الثواب والعقاب والرزق ولو ما أمنه والإحياء
وبعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفعل الصلاح والأصلح للخلق ونحو ذلك فالله
شروكل ما أتى به الشارع وأخبر به من ثواب وعقاب فإنه جائز في العقل يصح وجوده
وعدمه قبل مجيء الشارع وأما بعد مجيئه فهو واجب بالشرع لا بالعقل قال أملا
لي وقال شيخ وهذا القسم يعني الجائز في حقه تعالى هو المسمى بصفات الأفعال التي هي أثر
القدرة والإرادة كما مر ولما فرغ رحمه الله من تعداد الصفات الواجبة والمستحيلات و
الجائز له في حقه تعالى أخذ يذكر برهانه فأورد لأهلها ليخرج المكلف بمعرفته عن ربقة التقليد
المختلف في إيمان صاحبه وبدأ بالوجود فقال وجوده تعالى ثبت له دليل أي برهان

قاطع

قاطع لكل شبهة وهو حاجة أي احتياج وافتقار كل محدث بفتح الدال أي موجود
بعد العدم قاله الحلي للصانع أي إلى صانع يصنعه ويحدثه وهو الفاعل المختار في المخلوقات
يعرف الخالق كما أن بالمصنوعات يعرف الصانع فوجود الفعل من غير فاعل محال وو
جود الثوب من غير ناسج محال وانقلاب التراب لحينا مبلولا أو لبنا مضروبا وبانه قصرا
مشيدا من غير صانع محال قال أبو عمرو الجوزائي قيل لأعرابي بم عرفت ربك فقال البعرة
تدل على البعير وأثر القدم على المسير فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحار
ذات أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير نقله الحلي والشيخ زروق وزاد وهو عجيب
وقال في شرح الكبرى أما افتقار كل حادث إلى محدث فمنهم من يدعي أنه ضروري لا
ينفع الدليل حتى قال ابن ملم البغي في المعالم أن العلم بذلك مركوز في فطرة
بعض الصبيان فإنك إذا لطمت وجه الصبي من حيث لا يراك وقلت له إنه قد حصلت
لك هذه اللطمة من غير فاعل البتة لا يصدقك بل في فطرة البهائم فإنه الحمار
إذا أحس بصوت الخشبة يفزع لأنه تقرر في فطرته أن حصول صوت الخشبة بدون
الخشبة محال انتهى ونقله شرايها وزاد وعلى كونه ضروريا لو اكتفى الناظم بالبيت
لا ولي لكفى ومنهم من قال أن العلم بذلك نظري وهو الصحيح إلا أنه يحصل بنظر
قريب ولأجل ذلك توهم قوم أن ذلك العلم ضروري وأما بيان النظري أشار الناظم بقو
له لو حدثت لـ أجل نفسها أي لو أنها لا لأجل فاعل يوجدها ويخرجها لكون
فاعل حدثت وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وسميت هذه
لمعة الأكوان لأن الجواهر تكون معها بعد الانفكاك عنها على البدل قاله ك
والمراد بها هنا العالم كله وهو محصور في أجرام وأعراض وهي المعاني
التي تقوم بالأجرام قاله شيخ في شرح الصغرى فالقول لا اجتمع عقلا التساوي
جزؤه أي للوزن أي تساوي وجودها وعدمها مثلا والرجحان أي رجحان وجود
ها بلا سبب وهذا أي اجتماع التساوي والرجحان محال عقلا لما فيه من
اجتماع أمرين متنافيين وهما الاستواء والرجحان بلا مرجح وبيان ذلك أن كل ما
حدث يقبل الموجود والبقاء في العدم على السواء ويقبل كل زمن وكل مكان و
كل جهة على السواء ويقبل كل مقدار وكل صفة من لون وغيره ما كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)